الفصل الأول

الدخول البريطاني إلى وادي النيل

١٨٨٢-١٨٩٩

سياسة الإدارة البريطانية في السودان تجاه الإسلام

١٩٠٠-١٩١٤

شيوخ الطرق الصوفية

مجلس العلماء

الفقهاء المحليون

obeikandl.com

الدخول البريطاني إلى وادي النيل
١٨٨٢_١٨٩٩

نبذة تاريخية:

ان الاحتلال البريطاني لمصر الذي بدأ في ٢٩ أيلول عام ١٨٨٢، أعطى مسؤولية غير مباشرة لبريطانيا في السودان، ذلك أن السودان كانت جزءاً من المنطقة التي خضعت لسلطة الخديوي في مصر منذ أن دخلها محمد علي في عام ١٨٢٠، وعلى أية حال، فقد كانت وجهة النظر البريطانية حول أحداث الثورة المهدية في السودان في أول الأمر تعتبرها شأنا داخليا ومن مسؤولية الخديوي[١]. وفي الوقت نفسه فقد حاولت بريطانيا جمع المعلومات حول محمد أحمد المهدي وقوة ثورته، وذلك لكي تكون في موقع تستطيع فيه حماية مصر منه إذا ما امتد تأثيره إلى هناك[٢].

أن سرعة تطور الأحداث في السودان قادت حكومة لندن إلى تغير سياستها، وكان ذلك خاصة بعد المراسلات بين الحكومة البريطانية واللورد كرومر، الذي كان آنذاك دبلوماسيا ومندوبا ساميا في القاهرة، تلك المراسلات التي أعقبت كارثة حملة هيكس باشا في ٥ تشرين الثاني عام ١٨٨٣، وفي كانون الثاني عام ١٨٨٤ نصحت الحكومة البريطانية القوات المصرية بأن تنسحب من جنوب "اسوان أو على الأقل من وادي حلفا". وقد عين الخديوي الجنرال غوردون باشا حاكما عاما بهدف إجلاء حامية الخرطوم، وقد وصل غوردون إلى الخرطوم في ١٨ شباط عام ١٨٨٤[٣]، ومهما تكن الأسباب التي أدت إلى فشل مهمة غوردون في السودان، فقد هاجمت قوات المهدي مدينة الخرطوم في ٢٦ كانون الثاني عام ١٨٨٥ ولقي غوردون مصرعه.

كان سقوط الخرطوم بأيدي قوات المهدي، وتوقع نشوب القتال بين روسيا وأفغانستان بوابة الهند، قد قادا إلى إنهاء العمليات العسكرية في السودان، وإلى انسحاب

القوات إلى وادي حلفا عند الحدود. ان هذه الأحداث خلقت موقفا مكن المهدي، وبعد موته، خليفته عبد الله من توسيع العمليات العسكرية وسقوط باقي السودان تحت قبضتهم[٤].

ان الاهتمام المتزايد الذي أبدته القوى الأوربية في أفريقيا، وخاصة في وادي النيل، لفت انتباه الحكومة البريطانية وأرغمها على العمل بسرعة لحماية مصالحها في السودان وكانت فرنسا وإيطاليا منافسيها ألاقربين[٥]. ان أول بادرة للاحتكاك بين فرنسا وبريطانيا قد حدثت عندما أصبحت الأخيرة شريكا في قناة السويس. وكما يقول نيكولسون: "بالنسبة لبريطانيا ...كانت فرنسا منافسا قويا ويقظا يراقب، ويشك ويحاول ان يضع العراقيل أمام أية حركة تقوم بها بريطانيا في وادي النيل"[٦] ويعلق جاكسون بأن فرنسا كانت تصبوا دوما إلى تأسيس إمبراطورية في أفريقيا تمتد من الشرق إلى الغرب مثلها مثل بريطانيا التي كانت تهدف إلى بناء إمبراطورية تمتد من الجنوب إلى الشمال[٧]. وفي عام ١٨٨٢ بدأت المفاوضات للسيطرة على المشكلة العامة بين القوى الأوروبية المتنافسة في أفريقيا. وقد قسم مؤتمر برلين الذي عقد في الفترة من تشرين الثاني عام ١٨٨٤ حتى شباط عام ١٨٨٥، قسم أفريقيا بين القوى الأوربية إلى مناطق نفوذ[٨]. وعلى أية حال، فأن ذلك لم يضع حدا لأطماع فرنسا في السودان، وجاء التحدي العسكري الأخير في حادثة فاشودة الشهيرة في١٩ أيلول عام ١٨٩٨.

توجد هناك أسباب متعددة ظهرت منذ الهزيمة المنكرة التي تعرض لها هكس باشا في الخامس من تشرين الثاني ١٨٨٣ وفقدان الثقة في القاهرة الذي ترتب على ذلك، دفعت الحكومة المصرية والموظفون البريطانيون إلى التفكير بتأسيس حكومة علمانية جديدة تكون قادرة على تهدئة المهديين في السودان، لقد شعروا أن الزعيم الجديد يجب أن يكون وطنيا سودانيا يتمتع بالشعبية والنفوذ[٩]، وأصبح واضحا على الفور أن الحكومة الدينية التي يقودها المهدي لا يمكن التغلب عليها بواسطة حكومة مكونة من زعماء

علمانيين، ولذلك لم يكن مستغربا أن بريطانيا نظرت إلى الدين كحل لذلك[١٠]، وأصبح واضحا أن الأمل في الحل يكمن في العائلة الميرغنية التي تقود أكبر طريقة صوفية في البلاد[١١].

لقد أمنت إيطاليا مصالحها في شرق السودان، عندما وقع الإيطاليون معاهدة أوشيلي في عام ١٨٨٩ مع الحبشة، وكان رد فعل بريطانيا المحتمل في هذه المنطقة[١٢]، وخاصة منطقة طوكر، اذا لم تكن الحكومة المصرية في وضع يؤهلها لاحتلال تلك المنطقة[١٣]. وفي تلك الظروف أصدر الأمر إلى هولد سمث، الذي كان حاكما على سواكن، باحتلال طوكر وذلك في ١٩ تشرين الثاني عام ١٨٩١[١٤].

ومن جانب آخر فقد وقعت الحكومتان البريطانية والإيطالية ثلاث اتفاقيات بين الأعوام ١٨٩١ و ١٨٩٤ لأجل التوصل إلى اتفاق مشترك في سياستهما في أفريقيا، وفي الوقت الذي حددت فيه هذه الاتفاقيات مناطق النفوذ المعترف بها لكل منهما، أعطت الحق لإيطاليا باحتلال إقليم كسلا السودانية، إذا استدعى الموقف العسكري ذلك من وجهة نظر بريطانيا، وفي عام ١٨٩٤ تم الاتفاق على أن تحتل إيطاليا المنطقة بشرط أن تنسحب منها عند استعادة النظام في السودان وعند ذلك تعود المنطقة إلى مصر[١٥].

وفي بداية الثمانينات، انتقلت مطالب البريطانيين والفرنسيين والبلجيكيين إلى منابع النيل، فأخذت بريطانيا، التي كانت اقل القوى الاستعمارية اهتماما بذلك، زمام الأمور في السودان واستولت على المنطقة التي كانت مصر سابقا قد ضمتها إليها. وفي غضون ذلك، وبقدر ما كان يهم الشركاء الأوروبيين، فقد استكمل تقسيم أفريقيا بينهم دون أية نزاعات عسكرية كبيرة،[١٦]وهكذا فقد كانت هناك أسباب كثيرة للتدخل في السودان قادت بريطانيا إلى مشاركة مصر في حملة إعادة غزو السودان. أن الأمر الموجه إلى السيد هربرت كتشنر في ١٢ آذار عام ١٨٩٦ استهل الحملة لإعادة الغزو التي استمرت من عام ١٨٩٦ إلى عام ١٨٩٨[١٧].

احتلـــت إيطاليا كسلا في ١٧ نيسان عام ١٨٩٤، لكن موقعهم أصبح غير مســتقر بعــد معـــركة عدوة مع الحبشة في آذار عام ١٨٩٦[١٨]، ووصلت الأنباء إلى المخابــرات العسكرية في حلفا في ١٧ نيسان،أي ان الإيطاليين كانوا على وشك الجلاء مـــن كســـلا، ووعيا منهم بخطورة الموقف، فقد طلب البريطانيون من إيطاليا البقاء في كسلا إلى أن يكونوا في موقف يمكنهم من استردادها منهم[١٩]، ان الملابسات التي وجدت إيطاليا نفسها فيها كانت واحدا من أسباب حملة إعادة غزو السودان.

اســتمرت الانتصـــارات العسكـــرية في أبو حماد وبربر مع فتح طريق سواكن والاشـــتباك مـــع القوات المهدية في الجبهة الشمالية، وكانت الظروف مناسبة لاسترداد الخديـــوي كسلا، وصدرت الأوامر إلى بارسونز باشا في ٢٠ كانون الأول عام ١٨٩٧ بالتحرك من سواكن نحو كسلا، وإعداد العدة للاحتفال بالاستيلاء على المدينة[٢٠].

ويبدو أن الموقف في الشرق لم يكن ملائما للحكومة، ولذلك فأنهم لم يستطيعوا تجـــاهل الحاجة إلى وسطاء بينهم وبين الناس، وكان السودانيون لا يزالون غير مستقرين وغير متيقنين مما يحدث، وهكذا ظهرت الحاجة إلى شيوخ الطرق الصوفية لتطمين الناس حـــول هذه التطورات، ولإضفاء نوع من الشرعية على خطوة الحكومة بالاستيلاء على كســـلا، ولهذه الأسباب، دعي السيد علي الميرغني، زعيم الطريقة الختمية في السودان، للذهاب إلى كسلا في عام ١٨٩٧[٢١].

في الـــثاني من أيلول عام ١٨٩٨، التقت القوات الزاحفة مع قوات الخليفة عبد الله التعايشـــي عند سفوح تلال كرري على مبعدة أميال قليلة إلى الشمال الغربي من أم درمان، وفي نهاية المعركة هرب الخليفة بعد هزيمته يصاحبه جزء من قواته الذين تبعوه إلى أم دبـــريكات، حيث قتل في ٢٤ تشرين الثاني عام ١٨٩٩، وكان السير رجنالد ونجت على أمرت الجيش، وأن موت الخليفة أذن بنهاية المهدية ومكن ونجت من ان يعرب عن

أملـــه عندما قال: " لقد تلقت المهدية رصاصة الرحمة في الرابع والعشرين وأمل ان عصراً جديداً سيبدأ الآن للشعب السوداني التعيس "[٢٢].

وخلال ذلك، كان تخلي فرنسا عن مطالبها في النيل الأعلى بعد حادثة فاشودة في ١٩ أيلول عام ١٨٩٨ عاملا مشجعا آخر، عزز الأمل الذي عبر عنه ونجت بأن نهاية المهدية ستؤدي ببداية جديدة في حياة السودان .

سياسة الإدارة البريطانية في السودان تجاه الإسلام ١٩٠٠-١٩١٤

بعـــد الإطاحة بالدولة المهدية حددت الحكومة البريطانية وضع السودان وإدارته في المســـتقبل، ففي تموز عام ١٨٩٨ ، ولأسباب مختلفة[٢٣]، تم تبني سياسة " العلمين" التي أدنـــت بـــبداية الحكـــم البريطاني_المصري في السودان[٢٤]. وفي ظل الحكم الثنائي الذي وضعت أسسه في ذلك الوقت، أنيطت السلطة العليا في الشؤون المدنية والعسكرية لحاكم عام تعينه بريطانيا[٢٥]، وفي كانون الثاني عام ١٨٩٩ وقع اللورد كرومر، المندوب السامي البريطاني في القاهرة، وبطرس غالي، وزير الخارجية المصري، اتفاقية لإدارة السودان، وفي نفس اليوم تم تعيين كتشنر كأول سردار للسودان الإنكليزي- المصري[٢٦].

يعتبر كرومر، المهندس الرئيسي للسياسة الدينية والمدنية للحكومة في السودان في الســـنوات الأولى من الحكم الإنكليزي للبلاد، ان كرومر شخصيا كان يدرك قوة الدين وخاصـــة نفـــوذ الطرق الصوفية، ويدرك الحاجة إلى التعامل بحذر واحترام مع العناصر الثلاثة في المجتمع السوداني: شيوخ الطرق الصوفية والعلماء والفقهاء المحليين[٢٧].

شيوخ الطرق الصوفية:

خاطب كرومر العلماء والأعيان والشيوخ الدينيين في كانون الثاني عام ١٨٩٩ في أم درمـــان، بمناسبة زيارته الأولى للسودان، و تحدث عن حاجات المجتمع السوداني،

ووعدهم أنه لن يكون هناك تدخل أياً كان شكله في شؤون دينهم[٢٨]، وعلى الرغم من وعده بمساعدة الحكومة في بناء الجوامع وإعادة الحج إلى الأماكن المقدسة، إلا انه أكد على عدم السماح للطرق الصوفية بإحياء أضرحة أوليائها أو إعادة بناء جوامعهم، وعلى أية حال، فقد كانت الحكومة تعد العدة للمساعدة في تقوية التنظيم الإسلامي الرسمي كما هو متبع في مصر.

على الرغم من أنه ليس هناك من شيء يخشاه النظام الجديد من الشعب السوداني في تعزيز سلطته، ومهما يكن من أمر فان كرومر أخذ ذلك بنظر الاعتبار. لقد عانى السودانيون من الحرمان والمعاناة والمجاعة، وعندما كتب الشاعر الحاردلو:"يا يا به النقس يا الإنكليز الفونه"[٢٩]، كان يعبر عن مشاعر الحزن والإحباط التي كان يعانيها الناس والتي ادت بهم إلى الترحيب بأية سلطة تنقذهم، وقد رحب الناس الأكثر تحضرا الذين يعيشون في المراكز الرئيسية المدنية برفع القيود، على سبيل المثال، على الرقص والاحتفالات وتناول المشروبات الروحية[٣٠].

كان الكثير من الشيوخ الدينيين للطرق الصوفية التقليدية، والعلماء الذين كانوا يسترشدون بالفقه والشريعة، لهم أسبابهم المقبولة للترحيب بالإطاحة بدولة خليفة المهدي. وصف الكولونيل لويس، مدير مديرية مدينة سنار، رد فعل الناس المبرر إلى حد بعيد بأنهم استقبلوا "بشعور من الارتياح"الأنباء التي استثارت الآمال بحكومة مستقرة[٣١]. كان اقتصاد البلد وأدارته في ضائقة شديدة حقا، فقد انخفض عدد السكان من ٨,٢٥٠,٠٠٠ إلى ١,٨٧٥,٠٠٠[٣٢]، وتدهورت الزراعة، وقلت العمالة، وكانت التجارة في أدنى جزر لها. ان هذا الوضع أعطى السلطات الفرصة لإعادة بناء السودان بالطريقة التي يرغبون فيها.

في عام ١٨٩٦ وخلال الحملة ضد الدولة المهدية أعلن كتشنر للقبائل والشيوخ الدينيين بأنه قد جاء لتخفيف "المحنة عن المسلمين...وتشييد دولة إسلامية قائمة على

العدالة والخير، وبناء المساجد والمساعدة في نشر الإيمان الحق"[٣٣]، وفي عام ١٨٩٩، عندما أصبح حاكما عاما بعث بمذكرة إلى حكام الأقاليم بالأسس التي حددها كرومر قبل ذلك، تضمنت الفقرات الآتية:"ان الاستئصال الجذري لنظام الحكومة القديم من قبل الدراويش وفر الفرصة للبدء بإدارة جديدة أكثر انسجاما مع احتياجات السودان...كونوا حذرين لإدراك ان الديانة المحمدية يجب احترامها وعدم ايذاء المشاعر الدينية بأي شكل من الأشكال...سيعاد تشييد الجوامع في مدن الاقاليم، لكن لا يمكن السماح بإعادة بناء الجوامع الخاصة والتكايا والزوايا وأضرحة الأولياء... ، لأنها بصورة عامة تشكل مراكز للتعصب المعادي للخط السائد للإسلام"[٣٤].

ان سياسة كتشنر تقوم على تشجيع الإسلام الرسمي ومحاولته جاهدا كسر حدة الصوفية، هذه السياسة استمر في انتهاجها خليفته الجنرال ونجت، الحاكم العام للسودان منذ أواخر عام ١٨٩٩ حتى عام١٩١٦.وكان مستشاره الرئيسي في الشؤون الدينية هو سلاطين باشا، المراقب العام للحكومة الإنكليزية في السودان من عام ١٩٠٠ حتى نشوب الحرب العالمية الأولى. ان اعتناق سلاطين باشا الظاهري للإسلام، خلال الفترة المهدية، جعله على ألفة مع التقاليد الإسلامية، ومكنه من ان يفهم المسلمين السودانيين بصورة أفضل من زملائه الضباط[٣٥].

في ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٠١ أكدت الحكومة ان سياستها تجاه الإسلام ومؤسساته في بيان رسمي جاء فيه: "لن تعارض الحكومة بأي شكل من الاشكال الديانة الإسلامية الصحيحة، ومن الضروري ان يعرف كل شخص ذلك لكي لايضلل بالإشاعات والأكاذيب المنتشرة التي تزعم ان الحكومة سوف تعارض ممارسة الدين"[٣٦].

ومضى التقرير في التأكيد على ان الحكومة ستسهم في بناء الجامع الرئيسي في الخرطوم وتشييد الجوامع في المراكز الاقليمية، وتتخذ الخطوات لتشجيع الأوقاف لمساعدة العلماء في تدريس الشريعة في الجوامع، ان ذلك سوف يعطي "دليلا قاطعا على ان

الحكومة مشغولة فقط بمصلحة العقيدة الإسلامية الصحيحة ومصلحة أتباعها"، ومع ذلك فقد وجه التقرير تحذيرا حازما ضد الخروج على القانون المدني أو الديني أو محاولة تخريب سلطة الحكومة.

كان سلاطين باشا نفسه يعتبر زعماء الطرق الصوفية دوما يسيئون استخدام مركزهم لتضليل الناس لمصلحتهم الخاصة، وهكذا حتى في عام ١٩١١ عندما تم تنصيب حاكم كردفان زعيما للطريقة الختمية، وذلك للاعتراف بها، فقد أدان سلاطين هذا التنصيب زاعما ان الحكومة يجب ان لا تتدخل في هذه التنظيمات الدينية التي يعطي شيوخها، لأجل الكسب المادي، وعودا كاذبة بأن الناس سوف يدخلون الجنة أو ان النساء سيصبحن حوامل وزعم أنه " إذا عينت الحكومة رجلا فيجب ان تكون مسؤولة عن تصرفاته. ان الاتجاه الوحيد في الدين المعترف به من قبل الحكومة هو الاتجاه الرسمي"[٣٧]. وعلى الرغم من عدم رغبة الحكومة المركزية بالاعتراف الرسمي بالصوفيين، إلا أنها لم تتدخل في شؤونهم الخاصة اذا لم يهددوا أمن الدولة، وفي الواقع فانه بالرغم من توصية كتشنر في عام ١٨٩٩، فان معظم الطرق سمح لها، بالمحافظة على تشييد الزوايا(للصلاة) أو إعادة تشييدها والخلوات(للتعليم). لقد تحقق التوازن في التأثير بين الطرق الصوفية والحكومة، وكانت الحكومة تعتمد على شيوخ الطرق للسيطرة على قطاع واسع من الناس بينما شغل بعض شيوخ الطرق في نفس الوقت مناصب في الدوائر الحكومية، مما مكنهم من تعزيز وضعهم المتفوق وبالتالي كسب المريدين[٣٨]، ومع ذلك فقد أبقت الحكومة على بعض المآخذ على نمو نفوذ الطرق، الطرق الأكثر تطرفا[٣٩]، وقامت محاولة اخرى للحد من نفوذ هذه الطرق وذلك عن طريق تأسيس مجلس للعلماء في أم درمان في حزيران عام ١٩٠١[٤٠].

مجلس العلماء:

لقد عزز مجلس العلماء لجنة علماء الدين البارزين التي استخدمها الجنرال ونجت في عام ١٩٠٠ للتحقيق في نشاطات طائفة من المتطرفين الدينيين، ومعاقبة زعمائهم الذين كانوا يهددون العقيدة الإسلامية الحقة[٤١]، وفي مذكرة إلى دائرة المخابرات في آب عام ١٩٠١ شرح س.هارولد الأساس التي دعت إلى تأسيس هذا المجلس :"ان هذا المجلس يؤلف هيئة استشارة تستطيع الحكومة ان تحيل إليها المسائل ذات الطبيعة الدينية,...لقد تم تعيين المجلس للحاجة إلى تمكين الحكومة من التعامل مع القضايا، ظاهريا بواسطة رجال الدين الإسلامي المعترف بهم، بدلا من ان تتولى الحكومة هذه المهمة بمبادرة خاصة منها"[٤٢].

في نفس السنة، عبر ونجت عن مخاوفه حول الصوفية وعن أمله بأن مجلس العلماء المؤلف حديثا سيساعد على كبح جماح النفوذ المتزايد للصوفيين :"ان الطرق أو الطوائف الدينية هي نوعا ما في ازدياد، لكنني آمل في التعامل معها بهدوء لكن بحزم بمساعدة مجلس العلماء"[٤٣].

في حاشية على النشرة التي صدرت في ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٠١ لمساندة الحكومة، أعلن الرئيس والأعضاء الستة لمجلس العلماء عن تصميمهم[٤٤] :"على إحياء العقيدة الإسلامية، محذرين كل أولئك الذين يتدخلون فيما لا يعنيهم والذين يتجاوزون الحدود التي يفرضها عليهم واجبهم"[٤٥].

وإضافة لذلك فقد عينت الحكومة عالمين لكل إقليم، أحدهما إماما للمسجد والآخر محدثاً وقدمت اليهما مناصب القضاة في المحاكم الشرعية[٤٦]، وكان هؤلاء العلماء الذين عينتهم بهذه الطريقة، أئمة مساجد ومحدثين، يستلمون مبلغا قدره ١٥,٣٠ جنيه مصري سنوياً فقط، وكان عليهم لزيادة دخلهم ان يمار سوا عملا آخر، ولتعويض

المكافأة المالية غير الكافية، قدمت الحكومة إليهم عطايا شرف دينية تبعا لدرجتهم كطريقة لحفظ اعتبارهم[٤٧].

من الصعب التقدير إلى أي حد أثر مجلس العلماء حقا على سياسة الحكومة خلال هذه الحقبة، في عام ١٩٢١ كتب ويليس، مدير المخابرات، إلى سلاطين ان مجلس العلماء "استمر في لعب دور["Vicars of Bray"] . أنهم لا يمتلكون نفوذا كبيرا، ولكنني اعتقد انه ما كان يقصد ان يمتلكوا مثل هذا النفوذ"[٤٨]. من المؤكد ان المجلس لم ينجح في هدفه المعلن في الحد من قوة الصوفية، والواقع أن بعض أعضائه كانوا أتباعا لطريقة أو لأخرى[٤٩]. وبصفتهم علماء تقليديين كانوا بالتأكيد يعارضون نظريا الإيمان الصوفي بالبركة والغيبيات لكن المعارضة التي يبدونها نحو الطرق كان تأثيرها ضعيفا بسبب الولاء الواسع النطاق للطرق الصوفية في عموم السودان[٥٠].

الفقهاء المحليون:

المجموعة الدينية الثالثة التي كان على الحكومة ان تأخذها بنظر الاعتبار هم الفقهاء المحليون، ففي عام ١٨٩٩ كتب كتشنر، في رسالة إلى وكيل وزير الدولة للحربية، "ان المهدية الان شيء من الماضي"، لكنه لاحظ في واحدة من مذكراته في نفس السنة بأن الفقهاء المحليين الذين يعملون في خلواتهم لا يمكن تجاهلهم : " الفقهاء الذين يعملون...يجب ان لا يسمح لهم باستعادة تجارتهم السابقة. في الأيام الخوالي، كان هؤلاء الفقهاء الذين يعيشون على جهل الناس وايمانهم بالخرافات لعنة من لعنات السودان، وكانوا مسؤولين إلى حد كبير عن التمرد"[٥١].

كان لدى البريطانيين سبب لكبح جماح الفقهاء، وتقارير حكام الأقاليم تظهر هذا الاهتمام، فعلى سبيل المثال، عندما ذكر ماهون في تقرير له عام ١٩٠٣ عن إبعاد احد الفقهاء من أم درمان، علق ان المهدي بدأ بخطوة صغيرة "وأى نار أضرمها"

أولا كان ينظر إلى خلواتهم باعتبارها عائقا في طريق إصلاح نظام التعليم الذي كان ضروريا لتقدم البلاد ثانياً، وهو الأهم، ان المهدي كان يعد من وجهة نظر البريطانيين واحدا منهم، وبالرغم من ان المهدية هزمت وأصبحت خارجة على القانون[٥٢]، فقد بقيت جاذبيتها للبعض، وكان هناك بعض مظاهرها المحلية المتفرقة في المناطق الريفية حتى الحرب العالمية الأولى. كانت تلك أسبابا كافية لإقناع الإدارة البريطانية بان طائفة الفقهاء المحليين كانت التهديد الرئيسي لأمنهم، وكان الفقهاء يضرمون السخط في القبائل ويعظون بأن "يسوع المسيح" سيأتي لإنقاذهم من البريطانيين أعدائهم وأعداء المسيح[٥٣].

وقع عدد من الانتفاضات المحلية في الفترة من عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩١٦، ففي عام ١٩٠٠ اعتقل علي عبد الكريم الذي زعم انه المهدي ثم نفي في وقت لاحق، وفي عام ١٩٠٣ اعدم محمد الأمين لادعائه نفس الزعم[٥٤]، وفي عام ١٩٠٤ كان محمد ود أدم في سنار، الذي زعم انه النبي عيسى، في مناوشة مع السلطات[٥٥]، وحدثت أخطر انتفاضة دينية في نيسان عام ١٩٠٨ التي قادها عبد القادر ود حبوبه، من قبيلة الحلاويين، وواحد من أكثر أتباع المهدي إخلاصا، وقد القي القبض على عبد القادر من قبل الحكومة وحوكم ثم شنق في ١٧ أيار من نفس السنة[٥٦].

وتم توضيح موقف الحكومة تجاه الفقهاء في رسالة إلى صحيفة التايمز، في ٢٧ أيار عام ١٩٠٨: "يجب التذكير"، يقول السردار، "بأن الجيل الحالي من السودانيين قد ولد ونشأ في ظل المهدية، التي تم إخمادها، لكن يجب ان تتوقع ثورات متقطعة من وقت لآخر، ويتوجب علينا ان نكتسحها بسرعة قبل ان تنتشر"[٥٧].

وحتى بعد إعدام عبد القادر كانت روح المهدية لا تزال حية إلى حد كبير، ومن عام ١٩١٠حتى عام ١٩٢١ ظهر فقهاء آخرون في مناطق مختلفة واعتبروا خطرين وشنقوهم أيضاً[٥٨].

كانت سياسة الحكومة هي استشارة مجلس العلماء حول أية حركة يقودها الفقهاء وإذا لم تكن هذه الحركة اسلامية تقليدية يعاقب قادتها أما بالنفي أو الموت، وفي عام ١٩٠٨ كتب السكرتير القانوني بعد التشاور مع مجلس العلماء : "ان الرجل الذي يمكن أن يصبح خطرا هو المهدي[أي الذي يتقمص شخصية المهدي] -عادة اما لرغبة في الكسب أو رغبة في النفوذ- ينشط في نشر تعاليمه، يعتبر العلماء ان من الحكمة ان تنشر الحكومة بيانا يقرر معاقبة الاشخاص الذين يجمعون سوية أشخاصاً آخرين لغرض نشر الأفكار المهدية أو ينشطون في تعليم هذه الأفكار"[٥٩]. مع مرور الوقت تدهور نفوذ الفقهاء في المجتمع السوداني مع انتشار التعليم، ووجود شعب أفضل تعلماً.

ان سياسة الإدارة البريطانية في السودان هي حقا الحصول على مساندة أية طريقة أو زعيم يمكن ان يساعد على تأمين الاستقرار، فكان الزعماء الدينيون يتلقون المكافآت والفرص للعمل، وهذه المعاملة كان يتلقاها حتى السيد عبد الرحمن، ابن المهدي الذي بقي على قيد الحياة، والذي لم يكن يعتبر شخصا خطرا على الرغم من طلبه العيش في أم درمان[٦٠]، ووفقا لطوائفهم فقد منح انتباه اكبر إلى السيد علي، شيخ الطريقة الختمية، والشريف يوسف الهندي، شيخ الطريقة الهندية السودان، اللذين كانا، حسب وجهة نظر البروفسور هل "المؤيدين المخلصين للنظام منذ بدايته"[٦١].

كانت الحكومة البريطانية تنظر إلى الختمية على انها الأفضل، لمعارضتها المهدية منذ البداية[٦٢]، وكونها اكبر من الطريقة الهندية، فضلا عن انتشار أتباعها في مختلف المناطق والقبائل يعملون بالزراعة والتجارة مما جعلهم أكثر ميلا للسلم ، وان أغلب القوات السودانية في الجيش المصري كانوا أتباعا للختمية[٦٣].

وبناءً على ذلك كانت الحكومة تفضل السيد علي، بينما ظل الشريف يوسف في نظرهم في المرتبة الثانية من الأهمية حتى الحرب العالمية الأولى، وفي الواقع فأن أسرة الميرغني كانت قد أعيدت " لاستخدام نفوذها لتنظيم البلاد في ظل نظام مستقر"[٦٤]، وفي

٢٤ كـــانون الأول عام ١٩٠٠ أعرب كرومر عن شكره لمساهمة السيد علي وأسرته في القضية البريطانية عندما منح السيد علي وسام(C.M.G)[٦٥]. وبناء على ما ذكر أعلاه فقد تعاونـــت أسرة الميرغني ومجلس العلماء على إقناع الناس بأن الإدارة الجديدة ستستمر في حكم البلاد.

هوامش الفصل الأول

١- J.0Marlowe, Mission To Khartoum, (Victor Gollancz, London, 69)p.78.

٢- K.D.D.Henderson, Sudan Republic, (Ernest Benn, London, 1963),p.32; Omar Toussoun, Memorandum on the Question of the Sudan, (Societe Publications 1965),p.38.

٣- BLO Milner Paper (E 5239/735/16),file 462/17, Memorandum on the future Statuse of the Sudan, Stack to Allenby, 25 May 1924 Appendix I.E.B; Cromer, Modren Eygpt, (2 Vol, MacMillan, London, 1908), Vol.1,pp.311-395,p.429.

٤- Theobald, The Mahdiya,(Logmans,London,1951),p.p.130.

٥- W.L.Langer, The Diplomacy of Imperialism,(2nd edn.),(Alfred A.Knopf, New York,1951),pp.574-577.

٦- D.H.Nicholson, 'A History of the Anglo_Egyption Sudan', Unpublished Ph.D. thesis, University of Wisconsin,1935,p.1.

٧- H.C.Jackson,Sudan Days and Ways, (MacMillan, London, 1954)p.14 .

٨- J.D.Hargreaves, 'The European Partion of West Africa', in J.F.A.Ajayi and M.Crowder(eds.), The History of West Africa, (2 vols.,Logmans, London, 1971-1972), vol-2,p.214.

٩- Cromer, Modern Egypt, vol. 1. Chapter xxv;

١٠- المرجع نفسه، ص٥٢٠.

١١- Voll, 'A History of the Khatmiyyah Tarqah in the Sudan' Ph.D. Thesis , University of Harvard, 1969, p.279.

١٢- حراز، السيد رجب، التوسع الإيطالي في شرق أفريقيا، (القاهرة، ١٩٦٠) ص٣٢٤

١٣- Mekki Shibeika, British Policy in the Sudan 1882--1902,(Oxford University Press, London, 1952)p.259.

١٤- الشيخ، رأفت غنيمي، مصر والسودان في العلاقات الدولية، (عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩)، ص٢٥٩.

١٥- Wright, P, Conflict on the Nile,(William Heinemann, London 1972)pp.63-64.

١٦- H.D.Nelson, (ed.) Sudan, 3rd edn (US Government Print, Washington, 1983),p.33.C.Collins,' Colonial and Class Struggle in Sudan', Merip Report, No.46.(1976)p.5.

١٧- شقير، نعوم، جغرافية وتاريخ السودان، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٧ ، ص١١٩٩-١٢١٩.

١٨- Anglo_Egyption Sudan, Handbook, Foreign Office,No.98,(H.M.S.D London, 1920),p.30.

١٩- الشيخ، مصر والسودان، ص٢٦٠-٢٦١.

٢٠- حراز، التوسع،ص٤٧٥.

٢١- Sayed Abdul Razak Bukhari, ' Military Aspects of Internal Security in the Anglo_Egyption Sudan 1898_1925', unpublished Mphil,thesis, University of London, 1972,p.195.

٢٢- SAD 269/11, Telrgram, Wingate to Cromer, 25 November 1899.

٢٣- H.A.MacMichael, The Sudan, (Erenst Benn, London, 1954),pp.62-64.

٢٤- G.N.Sanderson, England, Europe and the Upper Nile 1882-1889, (Edinburgh University Press, Edinburgh,1965),p.332.

٢٥- Mekki Shibeika, The independent Sudan, (Robert Speller, New York,1959),pp.44-59; Sandersoń, England, Europe and the Upper Nile,pp.332-338.

٢٦- FO 407/150, Enclosure 1 in No.64, Cromer to Salisbury 28 January 1899.

٢٧- FO 633/25, Terms of viscount Cromer's speech to Sheikhs and Notables of Sudan, at Omdurman, on 4 January 1899. This speech also appears in FO 78/5022, of 1899.

٢٨- المصدر نفسه.

٢٩ - شقير، جغرافية، ص١١٣٧.

٣٠ - G.M.A. Bakheit, 'British Administration and Sudanese Nationalism 1919-1939', unpublished PhD thesis, Cambridge, 1965, p.21.

٣١ - House of commons Parliamentary Papers, 1900, vol.cv, Cd.95, p.59.

٣٢ - E.B. Cromer, Modern Egypt, (12 vols., Macmillan, London, 1908), vol.2, p.545.

٣٣ - NRO Cairint 1/10/54, Proclamation from Kitchener to Sudanese Tribes and Sheikhs, 1896, p.21.

٣٤ - FO 78/5022, Memorandum to Mudirs, Enclosure in No.1 Cromer's letter to Salisbury, 17 March 1899.

٣٥ - R.Hill, Slatin Pasha, (Oxford University Press, London, 1965), pp.79-80.

٣٦ - Egyptian Gazette, 14 November 1901.

٣٧ - SAD 400/10, Butler's Diary, 23 October 1901.

٣٨ - دار الوثائق المركزية منوعات، د.محمد إبراهيم أبو سليم، الطائفية في السودان، ص ٣٨.

٣٩ - J.S.Trimingham, Islam in the Sudan, (London, 1949), p.201.

٤٠ - Hill, Slatin Pasha, p.86.

obeikandl.com

٤١ - SIR No.67, 1 January to 30 March 1900, Appendix C, Proclamation by the Governor-General ,March 1900.

٤٢ - NRO Intell 2/32/260, of 13 August 1901.

٤٣ - SAD 271/6, Wingate to Cromer, 13 June 1901.

٤٤ - Mohamed Omer Beshir, Educational Development in the Sudan 1898-1956, (Clarendon Press, Oxford,1969), p.47, gives a detailed list of the names of the board members.

٤٥ - Egyptian Gazette, 14 November 1901.

٤٦ - G.Warbury, 'The Religious policy in the Northern Sudan: frican Studies, Asian vol:7(1971),pp.98-102.

٤٧ - Sudan Gazette, No.36 June 1902; See SAD 199/2, Wingate to Herbert, 14 February 1916.

٤٨ - SAD 438/653, of 15 March 1921.

٤٩ - J.O.Voll, 'A History of the Khatmiyyah Tariqah in the Sudan', unpublished PhD thesis, University of Harvard,1969, p.407; M.M.Rahman, 'The Islamic Policies of the Sudan Government 1899-1924', unpublished MA thesis, University of Durham,1967,p.87.

٥٠- دار الوثـــائق المركزية، منوعات، محمد إبراهيم أبو سليم، الطائفية في السودان، ص ٣٩-٤٠.

٥١- FO 78/5022, Memorandum to Mudirs Enclosure in No.1, Cromer to Salisbury, 7 March 1899, London Gazette, 30 January 1900, p.597.

٥٢- FO 141/573/17246, Memorandum on the policy of the Sudan Government towards the Mahdist cult, 11 December 1926. This memorandum also appeared in FO 371/12374 (J605/125/16).

٥٣- Bakheit, 'British Administration', p.26.

٥٤- The Times, 8 December 1903.

٥٥- FO 78/5367 No.95, Findlay to Lansdowne, 8 August 1904.

٥٦- FO 141/413 vol.1, Bonham Carter to Wingate, 9 June 1908.

٥٧- The Times, 27 May 1908, letter from Colin Scott-Moncrieff, about the murder of his son in the Sudan.

٥٨- Hassan Ahmed Ibrahim, 'Mahdist Rising Against the Condominium Government in the Sudan 1900-1927', The International Journal of the African Historical Studies, vol.12,No.3(1979),pp.452-469.

٥٩- FO 141/573/17246, Memorandum on the policy of the Sudan Government towards the Mahdist cult, 11 December 1296.

٦٠- Afaf Abdel Majid Abu Hasabu, Factional Conflict in the Sudanese Nationalist Movement 1918-1948, (Ithaca Press, London,1985),p.24.

٦١- Hill, Slatin Pasha,p.137.

٦٢- P.Woodward, Condominium and Sudanese Nationalism,(Rex Collings, London, 1979), p.4

٦٣- Muddathir Abd Al-Rahim, Imperialism and Nationalism in the Sudan, (Oxford University Press, London, 1969),p.91.

٦٤- FO 371/41368 (J1274/185/16), Scrivener's Interview with Sayed Ali Al- Mirghani and Sayad Abd Al-Rahman Al-Mahdi, 26 February 1944, Appendix A.

٦٥- FO 633/25, Cromer's speech to Sheikhs and Notables of the Sudan, Khartoum, 24 December 1900. (C.M.G) كرمـــيل في

جماعة القديس مايكل والقديس جورج)

obeikandl.com